

مسائل في الصيام



الأقراص العلاجية التي توضع تحت اللسان لعلاج الذبحة الصدرية وغيرها إذا اجتنب ابتلاع ما نفذ إلى الحلق. ما يدخل المهبل من تحاميل «لبوس»، أو غسول، أو منظار مهبلية، أو إصبع للفحص الطبي. إدخال المنظار أو اللولب ونحوهما إلى الرحم.

ما يدخل الإحليل، أي مجرى البول الظاهر للذكر أو الأنثى، من قسطرة (أنبوب دقيق) أو منظار، أو مادة ظليلة على الأشعة، أو دواء، أو محلول لغسل المثانة.

حفر السن، أو قلع الضرس، أو تنظيف السن، أو السواك وفرشاة الأسنان، إذا اجتنب ابتلاع ما نفذ إلى الحلق. المضمضة، والغرغرة، وبخاخ العلاج الموضعي للفم إذا اجتنب ابتلاع ما نفذ إلى الحلق.

الحقن العلاجية الجلدية أو العضلية أو الوريدية، باستثناء السوائل والحقن المغذية.

غازات التخدير (البنج) ما لم يعط المريض سوائل (محاليل) مغذية. ما يدخل الجسم امتصاصاً من الجلد كالدونانات والمراهم واللصقات العلاجية الجلدية المحملة بالمواد الدوائية أو الكيميائية.

إدخال قسطرة (أنبوب دقيق) في الشرايين لتصوير أو علاج أوعية القلب أو غيره من الأعضاء.

إدخال منظار من خلال جدار البطن لفحص الأحشاء أو إجراء عملية جراحية عليه.

أخذ عينات (خزعات) من الكبد أو غيره من الأعضاء ما لم تكن مصحوبة بإعطاء محاليل.

منظار المعدة إذا لم يصاحبه إدخال سوائل «محاليل» أو مواد أخرى.

دخول أي أداة أو مواد علاجية إلى الدماء أو النخاع الشوكي.

من أكل أو شرب عامداً في نهار رمضان دون عذر فقد أتى بكبيرة عظيمة من الكبائر وعليه التوبة والقضاء وإن كان إفتاره بمحرم كمشكر أزداد فعله شناعة وقبحاً والواجب بكل حال التوبة العظيمة والإكثار من النوافل من صيام وغيره ليحبر نقص الفريضة ولعل الله أن يتوب عليه.

«إذا نسي فأكل وشرب فليتم صومه، فإنما أطعمه الله وسقاه، رواد البخاري وفي رواية: «فلا قضاء عليه ولا كفارة».

وإذا رأى من يأكل ناسياً فإن عليه أن يذكره لعموم قول الله تعالى وتعاونوا على البر والتقوى ولعموم قول الرسول صلى الله عليه وسلم: «فإذا نسيت فذكروني»، ولأن الأصل أن هذا منكر يجب تغييره.

من احتاج إلى الإفطار لإنقاذ معصوم من مهلكة فإنه يُفطر ويقضي كما قد يحدث في إنقاذ الغرقى وإطفاء الحرائق.

من وجب عليه الصيام فقام في نهار رمضان عامداً مختاراً بأن يلتقي الختانان وتغيب الحشفة في أحد السبيلين فقد أفسد صومه أنزل أو لم يُنزّل وعليه التوبة وإتمام ذلك اليوم والقضاء والكفارة المغلظة لما جاء في حديث أبي هريرة رضي الله عنه بينما نحن جلوس عند النبي صلى الله عليه وسلم إذ جاء رجل فقال يا رسول الله هلكت، قال: مالك؟، قال: وقعت على امرأتي وأنا صائم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: هل تجد رقبة تعتقها؟ قال: لا، قال: فهل تستطيع أن تصوم شهرين متتابعين، قال: لا، قال: فهل تجد إطعام ستين مسكينا؟، قال: لا... الحديث رواه البخاري، وهذا الحكم واحد في الرضا واللواط وإتيان البهيمية. ومن جامع في أيام من رمضان نهاراً فعليه كفارات بعدد الأيام التي جامع فيها مع قضاء تلك الأيام ولا يعذر بجعله بوجوب الكفارة.

لو أراد جامع زوجته فاطر بالأكل أو لا فعصيته أشد وقد هتك حرمة الشهر مرتين: بأكله وجماعه والكفارة المغلظة عليه أو كد وحيلته وبإل عليه وتجب عليه التوبة النضوح.

والنقل والمباشرة والمعانقة واللمس وتكرار النظر من الصائم لزوجته أو أمته إن كان يملك نفسه جائز، ما في الصحيحين عن عائشة رضي الله عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقبل وهو صائم ويباشر وهو صائم ولكنه كان أملككم لأزبه»، أما حديث: «يدع زوجته من أجلي» فالمقصود به جماعها، ولكن إن كان الشخص سريع الشهوة لا يملك نفسه فلا يجوز له ذلك لأنه يؤدي إلى إفساد صومه ولا يامن من

وقوع مفسد من الإنزال أو الجماع قال الله تعالى في الحديث القدسي: «و يدع شهوته من أجلي». والقاعدة الشرعية: كل ما كان وسيلة إلى محرم فهو محرم. وإذا جامع فطلع الفجر وجب عليه أن ينزع وصومه صحيح ولو أمنى بعد النزح، ولو استدأ الجماع إلى ما بعد طلوع الفجر أفطر وعليه التوبة والقضاء والكفارة المغلظة.

إذا أصبح وهو جنب فلا يصح صومه ويجوز تأخير غسل الجنابة والحوض والنفاش إلى ما بعد طلوع الفجر وعليه المبادرة لأجل الصلاة. إذا نام الصائم فاحتلم فإنه لا يفسد صومه إجماعاً بل يتمه، وتأخير الغسل لا يفسد الصيام ولكن عليه أن يبادر به لأجل الصلاة ولتقربه الملائكة.

من استمنى في نهار رمضان بشيء يُمكن التحرز منه كاللمس وتكرار النظر وجب عليه أن يتوب إلى الله وأن يمسه ببقية يومه وأن يقضيه بعد ذلك، وإن شرع في الاستمناة ثم كف ولم يُنزل فعليه التوبة وليس عليه قضاء لعدم الإنزال، وينبغي أن يتعد الصائم عن كل ما هو مثير للشهوة وأن يطرأ الخاطر البريئة. وأما خروج المذي فالراجح أنه لا يفطر. وخروج الودي فالراجح أنه الغليظ اللزج بعد البول بدون لذة لا يُفسد الصيام ولا يوجب الغسل وإنما الواجب منه الاستنجاء والوضوء.

«من ذرعه القى فليس عليه قضاء ومن استقاء عمدا فليقض». حديث صحيح رواه الترمذي ومن تقيا عمدا بوضع أصبعه أو عصر بطنه أو تعمد شم رائحة كريهة أو داوم النظر إلى ما يتقيا منه فعليه القضاء، ولو غلبه فإن فساد بنفسه لا يُفطر لأنه بدون إرادته ولو أعاده هو أفطر. وإذا راجت معدته لم يلزمه منع القى لأن ذلك يضره مجلس شهر رمضان، وإذا اتلع ما علق بين أسنانه بغير قصد أو كان قليلاً يعجز عن تمييزه ومجه فهو تبع للريق ولا يفطر، وإن كان كثيراً يمكنه لفظه فإن لفظه فلا شيء عليه وإن ابتلعه عامداً فسد صومه، وأما العلك فإن كان يتحلل منه أجزاء أو له طعم مضاف أو حلوة حرم مضغه وإن وصل إلى الحلق شيء من ذلك فإنه يفطر، وإذا أخرج الماء بعد المضمضة فلا يضره ما بقي من اللبل والروطية لأنه لا يمكنه التحرز منه ومن أصابه رعاف فصيامة صحيح وهو أمر ناشئ بغير اختياره وإذا كان في لثته قروح أو دميت بالسواك فلا يجوز ابتلاع الدم وعليه إخراجها فإن دخل حلقه بغير اختياره ولا قصد فلا شيء عليه، وكذلك القى إذا رجع إلى جوفه بغير اختياره فصيامة صحيح. أما النخامة -وهي المخاط النازل من الرأس والنخاعة- وهي البلغم الصاعد من الباطن بالسعال والتحنج -فإن ابتلعها قبل وصولها إلى فيه فلا يفسد صومه لعموم البلوى بها فإذا ابتلعها عند وصولها إلى فيه فإنه يُفطر عند ذلك فإذا دخلت بغير قصد واختياره فلا تفتقر. واستنشاق بخار الماء في مثل حال العاملين في محطات تحلية المياه لا يضر صومهم، ويكره ذوق الطعام بلا حاجة لما فيه من تعريض الصوم للفساد، ومن الحاجة مضغ الطعام للولد إذا لم تجد الأم منه بد، وأن تذوق الطعام ينتظر اعتداله، وكذلك إذا احتاج لتذوق شيء عند شرائه، عن ابن عباس قال لا بأس أن يذوق الخل والنبي يريده شراءً.

السواك سنة للصائم في جميع النهار وإن كان رطباً، وإذا استاك وهو صائم فوجد حرارة أو غيرها من طعمه فبطلعه أو أخرجه من فمه وعليه ريق ثم أعاده وبلعه فلا يضره ويحتنب ما له مادة تتحلل كالسواك الأخضر وما أضيف إليه طعم خارج عنه كالليمون والنعناع، ويخرج ما تفتت منه داخل

الفم، ولا يجوز تعمد ابتلاعه فإن ابتلعه بغير قصد فلا شيء عليه. وما يعرض للصائم من جرح أو رعا ف أو ذهاب للماء أو البزنجير إلى حلقه بغير اختياره لا يُفسد الصوم، وكذلك إذا دخل إلى جوفه غبار أو دخان أو ذباب بلا تعمد فلا يفطر، وما لا يُمكن التحرز منه كابتلاع الريق لا يفطره ومثله غبار الطريق وغريلة الدقيق، وإن جمع ريقه في فمه ثم ابتلعه قصداً لم يفطره على الأصح وكذلك لا يضره نزول الدمع إلى حلقه أو أن يدهن رأسه أو شاربته أو يختضب بالحناء فيجد طعمه في حلقه، ولا يفطر وضع الحناء والكحل والذهن وكذلك المراهم المرطبة والمليئة للبيشرة. ولا بأس بشم الطيب واستعمال العطور ودهن العود والورد ونحوها، والبخور لا حرج فيه للصائم إذا لم يتسقط به، والأحسن ألا يستخدم معجون الأسنان بالنعناع ويجعله باللبل لأن له نفوذاً قوياً.

الأحوط للصائم ألا يحتجم والخلاف شديد في المسألة، واختار شيخ الإسلام إفتار المقصود دون الفاصد. التدخين من المفطرات وليس عذراً في ترك الصيام إذ كيف يعذر بمصيبة؟! والانعكاس في ماء أو التلطف بثوب ممثل للتبخر لا بأس به للصائم ولا بأس أن يصب على رأسه الماء من الحر والعتش. ويكره له السباحة لما فيها من تعريض الصوم للفساد. ومن كان عمله في الغوص أو وظيفته تتطلب الغطس فإن كان يامن من دخول الماء إلى جوفه فلا بأس بذلك.

لو أكل أو شرب أو جامع ظاناً بقاء الليل ثم تبين له أن الفجر قد طلع فلا شيء عليه لأن الآية قد دلت على الإباحة إلى أن يحصل التبين، وقد روى عبد الرزاق بإسناد صحيح إلى ابن عباس رضي الله عنهما قال: أحل الله لك الأكل والشرب ما شككت فتح الباري. إذا أظطر بظن الشمس قد غربت وهي لم تغرب فعليه القضاء «عند جمهور العلماء» لأن الأصل بقاء النهار واليقين لا يزول بالشك، «وذهب شيخ الإسلام إلى أنه لا قضاء عليه».

وإذا طلع الفجر وفي فيه طعام أو شراب فقد تغرب فعليه القضاء «عند جمهور العلماء»، وكذلك الحكم فمين أكل أو شرب ناسياً ثم تذكر وفي فيه طعام أو شراب صح صومه إن بادر إلى لفظه.

من أحكام الصيام للمرأة

التي بلغت فحجلت وكانت تُفطر عليها التوبة العظيمة وقضاء ما فات مع إطعام مسكين عن كل يوم كفارة للتأخير إذا أتى عليها رمضان الذي يليه ولم تقض. ومثلها في الحكم التي كانت تصوم أيام عاداتها حجلاً ولم تقض. فإن لم تعلم عدد الأيام التي تركتها على وجه التحديد صامت حتى يغلب على ظنها أنها قضت الأيام التي حاضرت فيها ولم تقضها من الرضانات السابقة مع إخراج كفارة التأخير عن كل يوم مجتمعة أو متفرقة حسب استطاعتها. ولا تصوم الزوجة «غير رمضان» وزوجها حاضر إلا بإذنه، فإذا سافر فلا حرج.

الحائض إذا رأت القصة البيضاء -وهو سائل أبيض يدفعه الرحم بعد انتهاء الحيض- التي تعرف بها المرأة أثناء طهرت، تنوي الصيام من الليل وتصوم، وإن لم يكن لها طهر تعرفه احتضت بفطن ونحوه فإن خرج نظيفاً صامت، فإذا رجع دم الحيض أفطرت، ولو كان دماً يسيراً أو كدره فإنه يقطع الصيام ما دام قد خرج في وقت العادة، وإذا استمر انقطاع الدم إلى المغرب وكانت قد صامت بنية من الليل صح صومها، والمرأة التي أحست بانتقال دم الحيض ولكنه لم يخرج إلا بعد غروب الشمس صح صومها وأجزأها يومها.

والحائض أو النفساء إذا انقطع دمها ليلاً فنوت الصيام ثم طلع الفجر قبل اغتسالها فمذهب العلماء كافة صحة صومها. المرأة التي تعرف أن عاداتها تأتيها غدا تستمر على نيتها وصيامها ولا تفتقر حتى ترى الدم. الأفضل للحائض أن تبقى على طبيعتها وترضى بما كتب الله عليها ولا تتعاطى ما تمنع به الدم وتقبل ما قبل الله منها من الفطر في الحيض والقضاء بعد ذلك وهكذا كانت أمهات المؤمنين ونساء السلف، بالإضافة إلى أنه قد ثبت بالطب ضرر كثير من هذه الموانع وابتليت كثير من النساء باضطراب الدورة بسبب ذلك، فإن فعلت المرأة وتعاطت ما تفتقر به الدم فارتفع وصارت نظيفة وصامت أجزأها ذلك.

دم الاستحاضة لا يؤثر في صحة الصيام

إذا سقطت الحامل جنبناً متخلقاً أو ظهر فيه تخطيط لعضو كراس أو يد فدماها دم نفاس، وإذا كان ما سقط علقة أو مضغة لحم لا يتبين فيه شيء من خلق الإنسان فدماها دم استحاضة وعليها الصيام إن استطاعت إلا القضاء سواء خافتها أو إن صارت نظيفة بعد عملية التنظيف صامت. وقد ذكر العلماء أن التخلق يبدأ بعد ثمانين يوماً من الحمل.

النفساء إذا طهرت قبل الأربعين صامت واغتسلت للصلوات المغني مع الشرح الكبير فإن رجع إليها الدم في الأربعين أمسكت عن الصيام لأنه نفاس، وإن استمر بها الدم بعد الأربعين نوت الصيام واغتسلت «عند جمهور أهل العلم» وتعتبر ما استمر استحاضة، إلا أن وافق وقت حيضها المعتاد فهو حيض. والمرضع إذا صامت بالنهار ورات في الليل نقطاً من الدم وكانت طاهراً بالنهار فصيامها صحيح.

الراجح قياس الحامل والمرضع على المريض فيجوز لهما الإفطار وليس عليهما إلا القضاء سواء خافتا على نفسيهما أو ولديهما وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم: «إن الله وضع عن المسافر الصوم وشطر الصلاة، وعن الحامل والمرضع الصوم». رواه الترمذي، والحامل إذا صامت ومعها نزيف فصيامها صحيح ولا يؤثر ذلك على صحة صيامها.

المرأة التي وجب عليها الصوم إذا جامعها زوجها في نهار رمضان برضاها فحكمها حكمه وأما إن كانت مكرهة فعليها الاجتهاد في دفعه ولا كفارة عليها، قال ابن عقيل رحمه الله فيمن جامع زوجته في نهار رمضان وهي نائمة: لا كفارة عليها. والأحوط لها أن تقضي ذلك اليوم. وقد ذهب شيخ الإسلام رحمه الله إلى عدم فساد صومها وأنه صحيح.

وينبغي على المرأة التي تعلم أن زوجها لا يملك نفسه أن تتباعد عنه وتترك التزئين في نهار رمضان. ويجب على المرأة قضاء ما أفطرت من رمضان ولو بدون علم زوجها ولا يُشترط للصيام الواجب على المرأة إذن الزوج، وإذا شرعت المرأة في قضاء الصيام الواجب فلا يحل لها الإفطار إلا من عذر شرعي ولا يحل لزوج المرأة أن يأمرها بالإفطار وهي تقضي وليس له أن يُجامعها وليس لها أن تطيعه في ذلك. أما صيام النافلة فلا يجوز لها أن تشرع فيه وزوجها حاضر إلا بإذنه لحديث أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم: «لا تصوم المرأة وتبطلها شاهد إلا بإذنه». وفي الختام هذا ما تيسر ذكره من مسائل الصيام، أسأل الله تعالى أن يعيننا على ذكره وشكره وحسن عبادته، وأن يختم لنا شهر رمضان بالغفران، والعق من النيران، وصلى الله على نبينا محمد وآله وصحبه وسلم.

وقفات رمضانية الإخلاص سر الصيام

ما أروع الصيام وأحلى معانيه، تتجلى فيه عبادة من أعظم عبادات القلب، ألا وهي إخلاص العمل لله سبحانه وتعالى. «وما أمروا إلا ليعبدوا الله مخلصين له الدين حنفاء» (البينة: 5).

الصيام خصه الله تعالى لنفسه «الصوم لي وأنا أجزي به»، إذ هو عبادة لا يطلع على حقيقتها وصحتها إلا الله سبحانه وتعالى. من ذا الذي يطالع على الصائم إذا خلا بنفسه أكمل صومه أم لا إلا الله عز وجل. والإخلاص هو تصفية العمل بصالح النية عن جميع شوائب الشرك.

وقيل: هو أن يخلص قلبه لله فلا يبقى فيه شرك لغير الله، فيكون الله محبوب قلبه، ومعبود قلبه، ومقصود قلبه فقط وقيل: الإخلاص استواء أعمال العبد في الظاهر والباطن، والرياء أن يكون ظاهره خيراً من باطنه.

وقيل: الإخلاص نسيان رؤية الخلق بدوام النظر إلى الخالق. ومن هنا تأتي أهمية الصوم ومعناه الكبير! إذ كل عبادة سواه قد يدخلها الرياء حتى الصلاة خير الأعمال قد يدخلها الرياء.

فما أحوجنا إلى الصيام نتعلم فيه الإخلاص. قال الإمام أحمد رحمه الله: لا رياء في الصوم.

فلا يدخله الرياء في فعله، من صفي صفي له، ومن كدر كدر عليه، ومن أحسن في ليله كوفي في نهاره، ومن أحسن في نهاره كوفي في ليله، وإنما يكال للمعبود كما كمال. الإخلاص مطلب ملح، وعمل قلبي واجب، لا منزلة لأعمال العبد بدونه، كيف لا؛ ومدار قبول الأعمال ورضاها عليه، بالإخلاص والمتابعة تقبل الأعمال، وبضده يحبط العمل.

قال تعالى: «إننا أنزلنا إليك الكتاب بالحق فاعبد الله مخلصاً له الدين ألا لله الدين الخالص» (الزمر: 3-2). وقال تعالى: «قل الله أعبد مخلصاً له ديني فاعبدوا ما شئتم من دونه» (الزمر: 15-14).

وقد جمع الشيخ حافظ حكمي رحمه الله في سلم الوصول شرطي قبول العمل، فقال: شرط قبول السعي أن يجتمعاً فيه إصابة وإخلاص معا لله رب العرش لا سواه موافق الشرع الذي ارتضاه وكل ما خالف للوحيين فإنه رد بغير مين

قال تعالى: «الذي خلق الموت والحياة ليبلوكم أيكم أحسن عملاً وهو العزيز الغفور» (المالك: 2). قال الفضيل بن عياض رحمه الله -أخلصه وأصوبه. قالوا: ما أخلصته وأصوبه؟ فقال: إن العمل إذا كان خالصاً ولم يكن صواباً لم يقبل، وإذا كان صواباً ولم يكن خالصاً لم يقبل حتى يكون خالصاً صواباً. والخالص: أن يكون لله، وتعالى «قل إنما أنا بشر مثلكم يوحى إلي أنما إليكم إله واحد فمن كان يرجو لقاء ربه فليعمل عملاً صالحاً ولا يشرك بعبادة ربه أحداً». (الكهف: 110).

وقال تعالى: «ومن أحسن ديناً ممن أسلم وجهه لله وهو محسن واتبع ملة إبراهيم حنيفاً واتخذ الله إبراهيم خليلاً» (النساء: 125). وإسلام الوجه هو: إخلاص القصد والعمل لله، والإحسان فيه متابعة رسوله -صلى الله عليه وسلم- وسنته.

الإخلاص فيه زكاء للنفس، وانسراح للصدر، وطهارة للقلب، وتعلق بمالك الملك، المطلع على السرائر والضمائر. الإخلاص مسك القلب، وماء حياته، ومدار الفلاح كله عليه، إذا طلع الخبير البصير على الضمير فلم يجد في الضمير غير الخير، جعل فيه سراجاً منيراً.

سئل الإمام أحمد بن حنبل - رحمه الله - عن الصدق والإخلاص؟ فقال: بهذا ارتفع القوم، نعم بضاعة الآخرة لا يرتفع فيها إلا مخلص صادق!!، إنما تحفظ هذه الأمة وتنصر بإخلاص رجالها!